مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد الثامن – آذار – 2024 / March

تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي في العراق

ا.م.د حسين علي عويش الشامي[1]، م.م ساره صالح مهدي[2]
[1،2] كلية الادارة والاقتصاد – جامعة ذي قار – العراق

ملخص. البحث يناقش تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الأمن الاقتصادي والغذائي عالميًا، مع التركيز على الآثار المحتملة على التجارة الخارجية. يتناول البحث الإصلاحات الاقتصادية في روسيا وتحولها إلى اقتصاد سوقي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مما يؤثر على مسارات التنمية في البلاد. يستعرض البحث أيضًا الواقع الاقتصادي الأوكراني وأهميته الاستراتيجية، مع التركيز على تحليل التداعيات المحتملة للحرب على الأمن الغذائي للاقتصاد العراقي. يقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: واقع الاقتصاد الروسي بين مرحلتين، وتحليل واقع الاقتصاد الأوكراني وأهميته الاستراتيجية، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي للاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: حرب روسيا–أوكرانيا، الأمن الاقتصادي، التجارة الخارجية، التداعيات العالمية.

Abstract. The research discusses the repercussions of the war between Russia and Ukraine on global economic and food security, with a focus on potential effects on foreign trade. It examines the economic reforms in Russia and its transition to a market economy after the collapse of the Soviet Union, impacting the country's developmental trajectories. The research also reviews the Ukrainian economic reality and its strategic importance, emphasizing the analysis of potential repercussions of the war on food security for the Iraqi economy. The research is divided into three main axes: the

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

reality of the Russian economy between two stages, analyzing the reality of the Ukrainian economy and its strategic importance, and the repercussions of the Russian-Ukrainian war on food security for the Iraqi economy

Keywords. Russia-Ukraine War, Economic Security, Foreign Trade, Global Implications.

المقدمة

بعد اندلاع الحرب بين روسيا و اوكرانيا وما خلفته من تداعيات عسكرية وسياسية، الجدير بالذكر هنا هو تداعياتها الاقتصادية وإمدادات الطاقة عامة والأمن الغذائي بخاصة عالميا، ومالها من اثار على التجارة الخارجية في نهاية الامر.

وبما أن روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى، لديها مصالح وأهداف إقليمية ودولية تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل أهداف بعيدة المدى، وحدثت العديد من الاصلاحات الاقتصادية في روسيا خلال عقدين من الزمن وتحول الاقتصاد الروسي من اقتصاد مخطط يعمل بنظام التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اثر على مسارات التنمية فيها، وجاءت الحرب الاخيرة بعد مخاض عسير من انتهاء الحرب الباردة حتى صبيحة يوم 24 فبراير شباط / 2022 ودخول القوات الروسية في الاراضي الاوكرانية، وماتركته من تداعيات مختلفة على الامن الغذائي وإمدادات الطاقة فضلا عن اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم، ولأهمية المرحلة التي يمر بها العالم اليوم واحتمالية نشوب حرب عالمية ثالثة او مايسمى بالحرب البايلوجية وتحول وجهة العالم اما الى ترسيخ الهيمنة الامريكية وقيادة العالم والمضي في سيطرتها على الاقتصاد العالمي بمعونة المجموعة الاوربية، او الى نهوض دول وتحالفات عالمية جديدة لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب كالصين وروسيا وإيران وغيرهم، لذا جاء البحث بثلاثة محاور هي:

المحور الاول:واقع الاقتصاد الروسي بين مرحلتين

المحور الثاني:تحليل واقع الاقتصاد الاوكراني وأهميته الاستراتيجية

المحور الثالث: تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على الامن الغذائي للاقتصاد العراقي

اهمية البحث:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تأتي اهمية البحث من اهمية المرحلة التي يمر بها العالم والصراع الروسي الامريكي لمحاولة الهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال التدخل في اوكرانيا العمق الاستراتيجي لروسيا ومحاولة التوغل الامريكي في العمق الروسي ومانتركه الحرب على الامن الاقتصادي عالميا.

مشكلة البحث:

تبع مشكلة البحث من خلال ماتفرزه الحرب الروسية الاوكرانية ليس على اقتصاد الدولتين المتحاربتين فقط، بل يعداه الى العديد من دول العالم المتقدم، فضلا عن دول الاتحاد الروسي من تداعيات وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومايترتب عليه من اثار على الامن الغذائي وإمدادات الطاقة وانسحاب اثارها وتداعياتها على الدول النامية.

اهداف البحث:

يهدف البحث على تسليط الضوء على اهمية الاثار التي تتركها الحرب الروسية الاوكرانية بمختلف انواعها فضلا عن اثارها على الامن الغذائي العالمي ومايتمخض عنه من اثار على الاقتصاد العالمي والدول النامية، بعد استعراض وتحليل لاقتصاد روسيا واوكرانيا.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الحرب الروسية الاوكرانية سوف تترك العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية والتداعيات على الاقتصاد العالمي وإمدادات الطاقة وأسعار النفط عالميا والأمن الغذائي بخاصة.

منهجية البحث:

جاء البحث بأسلوب علمي ومنهجية علمية تتناسق مع اسلوب البحث العلمي والتحليلي الوصفي وحسب مايتوفر من بيانات وإحصاءات وبما يتلائم ومنطق النظرية الاقتصادية في تحديد تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تداعياتها الخطيرة على الامن الغذائي عالميا.

1 .المحور الاول: واقع الاقتصاد الروسي بين مرحلتين:

1.1. اولا: واقع الاقتصاد الروسي:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تقع روسيا الاتحادية في شمال اوراسيا ذات الحكم الجمهوري ونظام شبه راسي، تضم حوالي 85 كيانا اتحاديا اثنان منهم فقط محدود الاعتراف دوليا هما جمهورية القرم ومدينة سيخاستوبول).

لروسيا حدود مشتركة مع مع كل من النرويج وفنلندا واستونيا ولاتيفيا وليتوانيا وبولندا وتحدها ايضا دول روسيا البيضاء واوكرانيا وجورجيا واذربيجان وكازاخسان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية، كما يحدها حدود بحرية تصل الى الولايات المتحدة الامريكية

تعد روسيا الاتحادية اكبر بلد من حيث المساحة بما يقارب 170754008كم 2 .كما انها تاسع دولة من حيث عدد السكان في العالم بما يزيد على 143مليون نسمة.

وتعد الجغرافيا الشاسعة في روسيا عاملاً محددًا مهمًا لنشاطها الاقتصادي، حيث تقدر بعض المصادر أن روسيا تحتوي على أكثر من 30 في المائة من الموارد الطبيعية في العالم، يقدر البنك الدولي القيمة الإجمالية للموارد الطبيعية في روسيا بـ 75 تريليون دولار أمريكي. تعتمد روسيا على عائدات الطاقة لدفع معظم نموها. تمتلك روسيا وفرة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن النفيسة، والتي تشكل حصة كبيرة من صادرات روسيا. اعتبارًا من 2012، يمثل قطاعا النفط والغاز 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 52٪ من عائدات الميزانية الفيدرالية وأكثر من 70٪ من إجمالي الصادرات.

روسيا "قوة عظمى في مجال الطاقة"، اذ لديها أكبر احتياطي غاز طبيعي مؤكد في العالم وتعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي. كما أنها ثاني أكبر مصدر للنفط.

1.2. ثانيا: تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الروسي:

التطور المنهجي لأقتصاد الاتحاد السوفيتي لم يحدث بدفعة واحدة، وذلك لأن العلاقات الانتاجية وفقا للأيديولوجيا التي تبناها الاتحاد السوفيتي، لا تقوم الا بعد اقامة سلطة الشعب والقضاء على العلاقات الرأسمالية، وتطبيق اسس النظام الاشتراكي وهو ما شكل مضمون الحقبة الزمنية التي بدأت بأنطلاق الثورة البلشفية عام 1917، وانتهت بأنهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. ولتتبع منهجية تطور المسار التطبيقي لهذه التجربة، سيتم تصنيفها الى خمس مراحل تأريخية مهمة، بحيث يعكس كلٌّ منها ما تم تطبيقه من سياسيات تخطيطية حسب ما تتابع من تغييرات اقتصادية في الاتحاد السوفيتي.

لم يولِ الاقتصاد السوفيتي الموجه مركزياً اهتماماً بالقرارات المالية والنقدية. لذلك سعت البيرسترويكا الى تنسيق عمليات تنظيم الاسعار من خلال اجراء التغييرات في الاليات المالية والنقدية.على ان يتم اصلاح النظام المالي عن طريق الحد من تمويل الاستثمارات من الموازنة، بحيث لا يتعدى ذلك تمويل البرامج المهمة والتي لها اولوية عليا وأهداف محددة. او ان يصبح الاداء المالي للشركات معياراً من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المعايير الاساسية لحصولها على القروض. اما فيما يتعلق بإصلاح النظام النقدي فيكون عن طريق توحيد التداول النقدي ليتماشى مع اهداف تجديد الموارد المادية، واتخاذ الاجراءات النقدية التي تعزز القوة الشرائية للروبل في الداخل والخارج، وكذلك اعادة تنظيم المؤسسات المصرفية بحيث تكون تلك المؤسسات في وضع تتحمل فيه المسؤولية المالية الكاملة، وان توجد لها الحوافز الكافية لكي تتحسن عوائد القروض، وان تمنح المصارف سلطة الاقراض (الامم المتحدة،1983: 3) .

ساد شعور قوي في روسيا بضرورة الإسراع بالخصخصة وفقاً لمنهجية الصدمة، وذلك من جراء الفهم الواسع الانتشار بين الناس بأن ما لن يخصخص ستستولي عليه النخبة القديمة، بشكل قانوني او غير قانوني، لذلك جاءت المطالبات الجماهيرية بالخصخصة السريعة والشاملة، تضمنت إجراءات الخصخصة بالصدمة في روسيا منحيين، الأول يتعلق بخصخصة ماهو قائم من منشآت عامة، سواء أكانت صغيرة يمكن خصخصتها من خلال البيع بالمزادات او العطاءات، او كانت متوسطة او كبيرة التي يمكن تحويلها الى شركات مساهمة. وأما المنحى الثاني، فيتضمن سياسة تشجيعية للقطاع الخاص و الذي يأخذ شكل النمو السريع لمؤسسات جديدة.

ومن اجل التوصل الى تحليل واقع الاقتصاد الروسي لابد من استعراض الجدول (1) الذي يبين عدد من المتغيرات الكلية للاقتصاد الروسي للمدة (2003 – 2020) لما قبل نشوب الحرب الروسية الاوكرانية ويلاحظ من الجدول ان الناتج المحلي الاجمالي في روسيا قد (2,046.7) مليار دولار سنة 2003 الى حوالي (10,924) مليار دولار سنة 2019 واخذ مسارا متصاعدا،ويبقى متزايدا للسنة اللاحقة كون البيانات غير مكتملة وفصلية وهذا يعود الى تعافي الاقتصاد الروسي بعد الانفصال وبفضل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الروسية، وهذا مايعكسه تزايد معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الروسي الذي وصل الى (10.8%)، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فانه زاد من (14,156) دولار سنة 2003 الى حوالي (28,797) دولار سنة 2018.

اما معدلات التضخم فقد تراجعت من (13.7%) سنة 2003 الى حوالي (2.9 %) سنة 2018، ومعدلات الطالة كذلك انخفضت هي الاخرى من (8.2 %) سنة 2003 الى مايقارب (4.8 %) سنة 2018.

في حين ان معدلات الدين العام الحكومي قد انخفض من (28.3 %) من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2003 الى (14.6 %) منالناتج المحلي الاجمالي سنة 2018.

جدول (1) متغيرات الاقتصاد الكلي في روسيا للمدة (2003–2020)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

السنة	GDP مليار دولار	نمو GDP %	نصيب الفرد من GDPدولار	معدل التضخم %	معدل البطالة %	الدين الحكومي % من GDP
2003	2,046.7	7.3	14,156	13.7	8.2	28.3
2004	2,253.9	7.2	15,647	10.9	7.7	20.8
2005	2,474.8	6.4	17,232	12.7	7.2	14.8
2006	2,758.8	8.2	19,249	9.7	7.1	14.8
2007	3,073.9	8.5	21,473	9.0	6.0	8.0
2008	3,298.7	5.2	23,054	14.1	6.2	7.4
2009	3,063.8	−7.8	21,411	11.7	8.2	9.9
2010	3,240.9	4.5	22,639	6.9	7.4	10.9
2011	3,475.4	5.0	24,259	8.4	6.5	11.1
2012	3,670.4	3.7	25,592	5.1	5.5	11.9
2013	3,798.0	1.8	26,430	6.8	5.5	13.1
2014	3,895.4	0.7	26,626	7.8	5.2	16.1
2015	3,845.1	−2.3	26,247	15.5	5.6	16.4
2016	3,897.7	0.3	26,551	7.0	5.5	16.1
2017	4,035.9	1.6	27,474	3.7	5.2	15.5
2018	4,227.4	2.3	28,797	2.9	4.8	14.6
2019	10,924	10.8	----	3.9		
2020	10,697	0.98	-----	0.9		

المصدر:

- بيانات وإحصاءات البنك الدولي متاحة على شبكة المعلومات العالمية الموقع:

ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

مما تقدم يلاحظ ان الاقتصاد الروسي قد خطا خطوات حقيقية وناجحة لعمليات الاصلاح الاقتصادي وفق اليات وبرامج وسياسات واستراتيجيات اقتصادية طويلة الامد منها الخصصة وبرامج التنمية الاقتصادية واستخدام النهج الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المسماة بـ (النيب *N.E.P*) وهي عبارة عن توليفه بين قوانين السوق والتخطيط المركزي، اي توليفه بين حرية التجارة والنزعة الليبرالية من جهة، وبين مشروعات القطاع العام من جهة اخرى.

2 .المحور الثاني: تحليل واقع بعض المتغيرات للاقتصاد الاوكراني:

اقتصاد أوكرانيا هو اقتصاد سوق حرة ناشئ، ونما بصورة سريعة من العام 2000 حتى العام 2008 مع بداية الركود الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وأثّر في أوكرانيا فيما عُرف باسم الأزمة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المالية الأوكرانية 2008–2009. انتعش الاقتصاد الأوكراني في العام 2010 واستمر في التحسّن حتى العام 2013. من العام 2014 إلى العام 2015، مرّ الاقتصاد الأوكراني بمرحلة انكماش، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 نسبةً أعلى بقليل من نصف القيمة التي حققها في العام 2013. في العام 2016، بدأ الاقتصاد الأوكراني بالنمو مرة أخرى. بحلول العام 2018، اتّسم نموّ الاقتصاد الأوكراني بوتيرة سريعة، ووصل إلى 80% تقريبًا من حجمه في العام 2008 (*https://ar.wikipedia.org/wiki*).

وللوقوف على بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الاوكراني نجد ان الناتج المحلي الاجمالي في اوكرانيا من خلال الجدول (2) قد زاد من (52010) مليار دولار سنة 2003 الى حوالي (155499) مليار دولار سنة 2020، انعكس بشكل ايجابي على متوسط دخل الفرد الذي زاد من حوالي (1833) دولار سنة 2003 الى مايقارب حوالي (2344) دولار سنة 2020 خلال المدة المدروسة، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فانه قد انخفض من (10.409%) سنة 2003 الى (3.794%) سنة 2019 ليصل نسبة سالبة في السنة اللاحقة قدرها (3.513%). هذا يدل على عدم عدالة التوزيع من قبل الحكومة الاوكرانية للدخول والثروات، اما معدلات التضخم فقد تراوحت بين (4.31- 38.88%) طيلة المدة المدروسة بين (2003 -2020).

في أبريل 2020، أفاد البنك الدولي أن النمو الاقتصادي أصبح مطردًا إذ بلغ نسبة 3.2% في العام 2019، في مقدمته محصول زراعي جيد والقطاعات التي تعتمد على الاستهلاك المحلي. نما الاستهلاك الأسري بنسبة 11.9% في العام 2019، والذي دعمته تدفقات ضخمة في التحويلات المالية واستئناف القروض الاستهلاكية، في الوقت الذي نمت فيه التجارة المحلية والزراعة.

جدول (2) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اوكرانيا للمدة (2003 – 2020)

السنة	الناتج المحلي الجماليGDP	متوسط دخل الفرد	نصيب الفرد من GDP	التضخم
2003	52010	1833	10.409	8.16
2004	67220	2065	12.647	15.31
2005	89239	2144	3.829	24.10
2006	111885	2382	8.301	14.85
2007	148734	2528	8.864	22.84
2008	188111	2590	2.799	29.02
2009	121553	2215	-14.759	12.63
2010	141210	2315	4.506	13.67

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2011	169333	2450	5.825	14.18
2012	182592	2460	0.340	7.98
2013	190499	2467	0.274	4.31
2014	133503	2346	-4.875	15.9
2015	911031	2125	-9.444	38.88
2016	933560	2185	-2.855	17.10
2017	112091	2267	2.811	22.10
2018	130891	2334	4.016	15.40
2019	153883	2436	3.794	8.25
2020	155499	2344	-3.351	9.79

المصدر :

- بيانات وإحصاءات البنك الدولي متاحة على شبكة المعلومات العالمية الموقع:

ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

3 .المحور الثالث: الامن الغذائي في العراق الواقع والتحديات والآثار

3.1. اولا: واقع الامن الغذائي في العراق:

يعد توفر الغذاء لاسيما السلة الاساسية منه اهم المواضيع التي شغلت الساحة الدولية في ظل التغيرات التي شهدتها ولم يكن الاهتمام بأزمة الغذاء العالمية في بداية عقد السبعينات او في عام 1948 حينما تضمنها اعلان حقوق الانسان العالمي (عبد الرزاق،2006: 336)، بل قبل ذلك بكثير فهي ليست بالمسألة الطارئة في الفكر الاقتصادي اذ تعود الى افكار الاقتصادي (مالثوس) التي اكدها في كتاباته عام 1798 حيث الناتج الزراعي يميل الى التزايد بمتوالية عددية في حين يزداد السكان بمتوالية هندسية تؤدي الى اتساع الفجوة بين عرض الغذاء والطلب عليه (رانية،2008: 287)، اما أهم طرح لأزمة الغذاء كان في مؤتمر الغذاء العالمي (فاو) الذي انعقد في عام 1974، اذ اكد ان نقص الامدادات من الاغذية والاسعار غير المستقرة لها يعد السبب الرئيسي لذلك، وان الفكر الاقتصادي قد ميز بين وفرة الغذاء من جهة والأهلية للغذاء من جهة اخرى، وجوهر الأهلية ما طرحه امارتيا سن (*Sen Amartya*) في سلسلة كتاباته الشهيرة، اذ بين ان المجاعة ليس جوعا بالضرورة بسبب نقص الامدادات الغذائية وانما لانهم لا يملكون هيمنة كاملة على الغذاء او امكانية الحصول عليه (*Sen , 1981: 16*). لذلك تبنت المنظمات والهيئات الدولية والحكومات مفهوم الأمن الغذائي كضرورة وطنية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وإستراتيجية تشد من عضد الدولة السياسي الذي يتلازم مع الاستقلال الاقتصادي لا سيما في الدولة التي تعاني من انخفاض مساهمة قطاعاتها الاقتصادية في الناتج المحلي (حسن، 1992:5).

وقد تعددت المفاهيم في هذا الاطار للأمن الغذائي اذ عرفته منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام 1983 بانه، "ضمان يتوفر لجميع الناس وفي جميع الاوقات للحصول على ما يحتاجون اليه من اغذية اساسية مقروناً بالقدرة الاقتصادية"، بينما المفهوم الاكثر تحديداً هو ما يرتبط بالإنتاج بصورة رئيسة مع التركيز على بلدان العجز الغذائي وضمان حصولها على الامدادات في كل الظروف (منظمة الاغذية،1985: 5). وهناك تعريف اخر للأمم المتحدة اذ عرفت الأمن الغذائي بانه، "ضمان حصول افراد

المجتمع على كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة صحية سليمة ونشيطة ويحصلون على سعرات كافية مع ضمان امدادات غذائية مستقرة ومتاحة" (جميل،1979: 27).

اما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد حددت مفهوم الأمن الغذائي، "بتوفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بالاعتماد على الانتاج المحلي وعلى الميزة النسبية وان تتاح للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم" (عبد الغفور،1979: 12).

اما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي بانه، "حصول الناس في كل الاوقات على ما يكفي من غذاء من اجل حياة نشطة وصحية "، اما الوكالة الامريكية للتنمية فقد عرفته بانه، " تمتع كافة البشر في جميع الاوقات في الحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم من اجل حياة منتجة وصحية وضمن امكانياتهم المادية" (عماد، 2012: 301).

ويرى الباحث ان الأمن الغذائي هو " ما يحصل عليه الانسان من غذاء كافي كمي ونوعي لسد حاجتة انيا وما يتم تخزينه لمواجهة الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث والازمات"، وعليه فان الأمن الغذائي يتضمن المتوفر والمخزون الاستراتيجي من الغذاء، وهناك بعض المفاهيم لابد من طرحها كي يكتمل مفهوم الأمن الغذائي منها، مفهوم الفجوة الغذائية التي هي عبارة عن الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتياً وما تحتاجه الى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها بالعجز في الانتاج المحلي عندما يتم تغطية حاجات الاستهلاك عن طريق الاستيراد من الخارج (فاطمة، 2007:89)، وهناك مفهوم متوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي وهو يوضح مدى كفاءة القطاع الزراعي في سد الاحتياجات الاستهلاكية للسكان (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2012: 25).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

اما اهم العوامل التي يعتمد عليها متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي هي زيادة الناتج الزراعي المتحقق وعدد السكان واستخدام تقنيات متقدمة وطبيعة السياسات الزراعية وتقديم التسهيلات اللازمة للنشاط الخاص في الزراعة، وهناك مفهوم الاكتفاء الذاتي الذي يشير الى قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الانتاج المحلي، ويتحقق الاكتفاء الذاتي في حالة التوازن بين الانتاج والاستهلاك وإذا تعذر ذلك يجب ان لا تكون قيمة المستوردات اكبر من قيمة الصادرات الزراعية (عماد،2012: 30)، وفي عام 1996 قرر المجتمعون في مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في روما دعم مبادرة مشتركة لبناء منظومة معلومات وخرائط عن انعدام الأمن الغذائي من خلال تبنيهم لهذا المفهوم بدلالة عناصر اساسية ثلاث هي (برنامج الاغذية العالمي، 2008: 7):

أ- توفير الغذاء: ويعني ان يتوفر الغذاء من الناحية المادية للمجتمع وخلال مدة استهلاك معينة من مصادر الناتج المحلي او الخزين الاستراتيجي او التجارة.

ب- اتاحة الغذاء: ويعبر عن ما يستطيع الناس الحصول على الغذاء سواء بصورة مادية او اقتصادية او اجتماعية.

ت- الانتفاع من الغذاء: ويقصد به ما إذا كان الشخص قادراً على تامين احتياجاته الغذائية اليومية من الغذاء المتوفر والمتاح.

هذا يعني ان عناصر الأمن الغذائي تُكّونْ بمجملها معادلة الأمن الغذائي حيث:

الأمن الغذائي= توفر الغذاء + اتاحة الغذاء + الانتفاع من الغذاء

3.2. ثانيا: بعض التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في العراق:

ان الأمن الغذائي لأي بلد يمثل الرابطة التي تجعل كل من الاستقلال السياسي والاقتصادي يسيران بصورة متلازمة يتحقق من خلالها أمن المواطن على كل الاصعدة بما فيها الأمن من التهديدات الخارجية، فقوة الدولة تنبع من الاستقلال السياسي المستند الى منظومة قوانين ومتبنيات ايديولوجية تظل صامدة امام التهديدات التي تواجهها ما دامت محمية بأطر اقتصادية كفوءة تبعد الدولة والمجتمع عن ارهاصات المساومة والتبعية التي تشهدها الساحة الدولية، إذ ان كثير من الدول فقدت استقلالها السياسي والاجتماعي ومنظومة قيمها بفقدها التحكم بمواردها الاقتصادية نتيجة لعدم الكفاءة وان القطاع الزراعي يعد الحلقة الاقوى في تحقيق امن المجتمع الاقتصادي، ولم يستغني اي اقتصاد في العالم عن هذا القطاع لأهميته في توفير الغذاء ولإمداده القطاعات الاقتصادية الاخرى بما تستلزم من مواد أولية، لذا اولت حكومات العالم لا سيما المتقدمة منها اهمية كبيرة لهذا القطاع، إذ ان الاستثمار والتنمية في مجال

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

البنى التحتية والتكنولوجيا يمهد الطريق للتطور بهذا القطاع على عكس الكثير من الدول النامية التي تراخت في مجال تطويره لاسيما الدول النفطية ومنها العراق الذي حول الوجهة نحو الاعتماد على الايرادات النفطية والاكتفاء بها متناسياً ان الزراعة نفط دائم ومورد لا ينضب في ظل ثروة مادية وبشرية وطبيعية كان بالإمكان استثمارها والخروج من عنق الزجاجة التي فرضها اكتشاف النفط على الاقتصاد فاصبح الاتكال على النفط وما يتأتى منه هو القاعدة في التعامل مع الاداء الاقتصادي وان الاستثناء هو ان نرى قطاع متنامي الدور يسير جنبا الى جنب مع القطاع النفطي في ادارة الاقتصاد، وقد واجه القطاع الزراعي مجموعة من التحديات التي اخلت بأمن المواطن الاقتصادي لإخلالها بأحد مضامينه، فقد تظافرت اسباب ومتغيرات على الساحة العراقية ادت الى تدهور مضاعف في انتاج هذا القطاع وانخفاض كبير في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي واصبح السوق العراقي مرتعا وارضا خصبة لكل السلع الاجنبية ماعدا السلع العراقية الزراعية، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على قصور في الرؤيا رافقت مخططي السياسية الاقتصادية لاسيما بعد عام 2003 في هذا القطاع المهم والذي يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات منها:

3.2.1. ضعف استخدام التقانة واستخدام المكننة الزراعية:

لم تستخدم التقنيات والتطبيقات العلمية على نطاق واسع في القطاع الزراعي على الرغم من فوائد البذور المحسنة في زيادة الإنتاج، غير ان انتاجها محليا كان محدوداً لاسيما في الامكانات البحثية التي باستطاعتها ايجاد اصناف اكثر ملائمة للبيئة الزراعية للعراق فلم يكن هناك اهتمام للدولة بها الا في وقت متأخر وتعرضت جميعها الى اضرار كبيره في الفترة الاخيرة ان استخدام المكننة الزراعية بوصفها مؤشراً يدل على التقدم التكنولوجي كان استخدامها منخفضاً فالجدول (4) يشير الى وجود (76895) ساحبة كمعدل للمدة (2010–2018) والعجز كان (31587) ساحبة حسب المعدل العالمي للساحبات الذي خصص ساحبة لكل (55) هكتار اي بما يساوي 220 دونم، اما الحاصدات فبلغ معدلها للمدة المذكورة(6309) حاصدة والعجز كان (5230)، حاصدة، فعدم استخدام المكننة ادى الى تراجع كفاءة الاداء الزراعي بحوالي 14% عن كفاءته في بعض الدول المتقدمة (بلاسم، 2010).

جدول (4) اعداد الجرارات والحاصدات والحاجة الفعلية منها للمدة 2010–2018 في العراق

نوع المكائن / السنوات	الجرارات	الحاصدات
2010	64676	6265
2011	72775	8366

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2012	72775	8366
2013	78794	5522
2014	71538	5528
2015	69213	5502
2016	86788	4940
2017	87078	4730
2018	88413	7570
الحاجة الفعلية	120000	12800
فجوة المكننة	31587	5230
المعدل	76895	6309

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنوات متفرقة.

3.2.2. عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاسمدة:

ان اهم عنصر في تحقيق التنمية الزراعية هو اتباع الاساليب الحديثة التي لم يصل العراق فيها بعد الى حالة الاكتفاء الذاتي، اذ اكدت الدراسات ان الاسمدة الكيماوية على الرغم من ان الافراط فيها يؤدي الى تأثيرات بيئية والى خسائر اقتصادية نتيجة الضياع لكميات كبيرة منها وتلوث المياه نتيجة تسربها (حسن، 2010: 6-10)، الا انها تزيد بحوالي (20%) من معدل انتاجية الارض، وتشير التقديرات الى ان انتاج العراق بما يعادل 30% من حاجته وان العجز بالأسمدة يصل الى 70% تقريبا في الوقت الحاضر مما يشير الى النقص الكبير في احتياجات البلد من الاسمدة بالرغم من توفر المواد الاولية الداخلة في صناعة الاسمدة مثل الفوسفات والكبريت واليوريا والمواد العضوية والكلسية وغيرها، لذا من الضرورة بمكان اعادة تشغيل مصانع الاسمدة لسابق عهدها كمصنع الأسمدة الكيماوية في خور الزبير ومعمل صناعة الأسمدة في أبى الخصيب، ومعامل اسمدة المنطقة الشمالية وعكاشات، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي بل القيام بالتصدير منها لاسيما الاسمدة الفوسفاتية (الامم المتحدة، بدون، 42).

3.2.3. انخفاض مستوى الانتاجية:

كما هو معروف ان المخاطر البيئية معوق اساسي في عملية التنمية الزراعية، فتدني انتاجية الارض هو نتيجة لعوامل متداخلة اغلبها بيئية مثل تملح وتغدق التربة ولاسيما في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق، كذلك تدني العمليات الزراعية والمتمثلة بتهيئة الارض والدورة الزراعية والزراعة الحافظة والمكافحة الزراعية كلها عوامل اشتركت وسببت الانخفاض في غلة الدونم الواحد من المحاصيل

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الزراعية لا سيما الاساسية منها (وزارة الزراعة،2009)، والجدول (5) يبين متوسط غلة الدونم الواحد لبعض المحاصيل الزراعية للسنوات من (2012– 2020).

جدول (5) متوسط غلة الدونم الواحد لبعض المحاصيل الاساسية في العراق للمدة 2012–2020

(كغم للدونم)

السلعة / السنة	الحنطة	الشعير	الرز
2012	429.3	224.7	-
2013	442.9	292	-
2014	566.4	298.2	1177.2
2015	616.6	328.7	988.9
2016	825.7	470.2	1175.5
2017	705.5	369.4	1197
2018	690.5	317.1	838.4
2019	686.1	408.1	920
2020	727.6	387.8	992

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

من الجدول اعلاه نلاحظ الانتاجية للدونم الواحد لمحصول الحنطة قد اخذت بالارتفاع التدريجي كذلك محصول الشعير الا انها لم تصل الى المعدل المطلوب، وهذا يفسر الزيادة الطفيفة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات الاخيرة، اما محصول الرز فقد حافظت غلة الدونم على مستواها في بداية المدة المدروسة لكنها انخفضت في السنوات الأخيرة، وهذا يعكس اهتماماً نسبيا لا يوازي ما تعرض له هذا القطاع من تدهور، وان النظر الى نشاطات هذا القطاع بصورة غير متوازنة سيفقد الدولة الكثير من الموارد التي هي بأمس الحاجة اليها، وان مقدار التلوث البيئي في العراق اثر على الكمية والنوعية لمختلف المحاصيل بالنسبة للسنوات التي سبقت 2012 اذ تدنت الانتاجية واستمرت في مسارها التنازلي حتى عام(2011) وبعد ذلك اخذت بالازدياد بالنسبة لمحصولي الحنطة والشعير، الا ان محصول الرز كانت انتاجيته تنازلية، بالرغم من الجهود المبذولة في هذا السياق لكن كانت دون مستوى الطموح (بلاسم، 2014: 7).

ففي تقرير اعدته منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي في العراق عام 2018 ان هناك(6.5–10.1) مليون مواطن يعانون من نقص الغذاء خلال المدة(2003–2016)، ورغم التحسن الطفيف في عام 2007 الذي طرأ على معدلات سوء التغذية الحاد وتغير معدل سوء التغذية المزمن

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(برنامج الاغذية العالمي، *WWW.WFP.Orglarbic/2m=zoo*)، الا ان متوسط نصيب الفرد من الطاقة والبروتين والزيوت بقيت متواضعة إذ بلغت عام 2010 نحو (2175) سعرة باليوم بحسب بيانات المنظمة العالمية للتنمية الزراعية (المنظمة العربية التنمية الزرراعية، 2009: 33)، هذا يعني ان الفرد العراقي لم يحصل على كامل السعرات الحرارية المطلوبة والبالغة (2500) سعرة حرارية، الا انه في السنوات الاخيرة حصل تحسن في هذا المجال تناسبا في الارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد لبعض شرائح المجتمع، في حين لازالت فئات من المجتمع ذات مستوى منخفض من الامن الغذائي من ذوي الدخول المتدنية بسبب البطالة التي وصلت الى 14% و مستوى الفقر الذي يقترب من 30% لعام 2020.

3.3. ثالثا: تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية على الامن الغذائي في العراق

بعد اندلاع الحرب بين روسيا و اوكرانيا في 24 شباط 2022، وما خلفته من تداعيات عسكرية وسياسية ومادية، تركت العديد من الاثار، اهمها هي تداعياتها الاقتصادية وأثارها على إمدادات الطاقة عامة والأمن الغذائي بخاصة عالميا، ومالها من اثار على التجارة الخارجية في نهاية الامر وماهي انعكاساتها على الدول النامية ومنها الدول العربية ومنها العراق .

الامر الهام في موضوع الحرب ماهي انعكاساتها على الدول العربية، وماهي السبل الكفيلة لمواجهتها والتصدي لها.

ومن نافلة القول ان الاقتصاد الروسي يمتاز بالإمكانيات الاقتصادية الاتية (*https wiki/ar.wikipedia.org*)

- لدى روسيا 108 مليار برميل احتياطي نفطي يقدر بـ6.3%من الاحتياطي العالمي
- 37.6 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يمثل 20%من الاحتياطي العالمي
- تحتل روسيا المرتبة الاولى في انتاج النفط بحجم 9731 الف برميل يوميا
- تصدر حوالي 138مليون طن النفط الخام الى اوربا بنحو 53% من اجمالي الصادرات الروسية
- تصدر حوالي 198مليار متر مكعب الى اوربا يمثل 26% من صادرات الغاز الروسي
- 85% من صادرات النفط الخام والغاز الروسي تمر عبر اوكرانيا
- صناعة السيارات والالكترونيات
- روسيا اكبر دولة في العالم من حيث المساحة
- اكبر اكبر دولة مصدرة للقمح والذرة في العالم

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

- ارتفع حجم تجارة روسيا الخارجية خلال 2021 إلى 789.4 مليار دولار، بزيادة نسبتها 37.9% عن العام 2020.
- وبلغت صادرات السلع من روسيا 493.3 مليار دولار في زيادة بواقع 45.7% سنويا. كما بلغت الواردات 296.1 مليار دولار بزيادة سنوية بواقع 26.5% سنويا.
- وسجل احتياطي المركزي الروسي 643.2 مليار دولار، في 25 فبراير 2022، وهو ما يعد رقمًا قياسيًا، إذ يعادل أكثر من 17 شهرًا من عائدات الصادرات الروسية.
- استبدال عوائد الصادرات من الدولار الى الذهب سيضاعف جبال الذهب في روسيا التي يبلغ قيمته حوالي 130مليار بما يعادل 20 % من الاحتياطيات
- اما الاقتصاد الاوكراني لديه العديد من الممكنات الاقتصادية منها:
- تحتل اوكرانيا المرتبة الاولى لاوربا من احتياطيات اليورانيوم
- المركز الثاني اوربيا والعاشر عالميا من احتياطيات التيتانيوم
- المركز الثاني عالميا من احتياطيات المنغنيز
- الثاني عالميا لاحتياطيات خام الحديد
- المركز الثاني لاوربا من احتياطيات خام الزئبق
- المركز الثالث اوربا والثالث عشر عالميا من احتياطيات الغاز الصخري
- المركز السابع عالميا من احتياطيات الفحم الحجري
- المركز الرابع عالميا في صادرات التيتانيوم
- رابع اكبر مصدر للتوربينات لمحطات الطاقة النووية
- رابع اكبر مصنع لقاذفات الصواريخ في العالم
- المركز التاسع عالميا في صادرات منتجات الصناعات الدفاعية
- اكبر منتج للصلب في العالم يقدر حوالي 32.4 مليون طن
- تعد اوكرانيا بلد زراعي والاولى في اوربا من حيث المساحة والاراضي الصالحة للزراعة
- المركز الثالث عالميا من حيث التربة السوداء 25% من مساحتها عالميا
- المركز الاول عالميا من حيث الصادرات لعباد الشمس
- المركز الثاني عالميا في انتاج الشعير والمركز الرابع عالميا من صادرات الشعير
- ثالث اكبر منتج ومصدر للذرة رابع اكبر منتج للبطاطا عالميا

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

- المركز الخامس عالميا في انتاج العسل
- المركز الثامن عالميا في انتاج القمح
- المركز التاسع عالميا في انتاج بيض الدجاج
- المركز السادس عشر عالميا في انتاج الجبن

و مما سبق فان اقتصاد الدولتين المتحاربتين سيكون له اثار كبيرة ومدمرة على الدول النامية ومنها العراق وبالشكل الاتي:

1. انخفاض الصادرات الزراعية للمحاصيل الاساسية كالقمح والشعير والذرة وغيرها.
2. الحاجة الماسة الى ايجاد الاليات وسبل كفيلة لمواجهة الاثار التي تتركها الحرب على الامن الغذائي عالمي
3. هناك العديد من الاثار غير المباشرة التي تتركها الحرب على مصادر الطاقة المختلفة التي تنعكس سلبا على الامن الغذائي
4. تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض معدلات الصادرات الزراعية والواردات يؤثر سلبا على الامن الغذائي في العراق.
5. ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية سيكون له اثر كبير في موازين المدفوعات لاغلب الدول النامية ومنها الدول العربية والعراق لاعتمادها الكبيرة على الاستيراد من المواد الزرعية بشكل كبير.

التوصيات:

وقد اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها:

1. لابد من ايجاد مصادر بديلة لنقص امدادات الطاقة ونقص المحاصيل الزراعية الهامة وانقطاع سبل وصولها الى اوربا والعالم وتغير مسار التجارة الخارجية وطرق النقل والتوصيل الى اوربا.
2. الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة ومخازن لمصادر الطاقة والحبوب للعديد من الدول خاصة النامية منها.
3. على الدول النفطية المنتجة وصاحبة الاحتياطيات الكبيرة ان تستفاد من القفزة الكبيرة في اسعار النفط وتخصيص مبالغ الفوائض النفطية في صناديق سيادية من اجل الاعمار والبناء وتنمية اقتصادياتها ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

4. محاولة الاصلاح الفوري والجذري للقطاع الزراعي والاهتمام وتشجيع زراعة المحاصيل والحبوب الهامة من اجل المحافظة على الامن الغذائي في بلدانها.

المصادر

[1] أحمد، عبد الغفور ابراهيم. (1999). الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية. بيت الحكمة.

[2] الأمم المتحدة. (1983). تقرير التجارة والتنمية، Rev/3، TDR/TD، 37.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (بلا تاريخ). الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، ص42.

[4] برنامج الأغذية العالمي. (2018). المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذية في العراق، تشرين الأول، 30.

[5] برنامج الأغذية العالمي، مكتب العراق. (2008). التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، ص7.

[6] بكري، فاطمة. (2007). معضلات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الحقيقة، المجلد 2، العدد 10، ص89.

[7] البنك الدولي. (بلا تاريخ). الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2010) – العراق. الحصول على المعلومات من http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

[8] جمعة، حسن فهمي. (1992). امكانية تنمية انتاج الحبوب في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

[9] جميل، بلاسم جميل. (2014). أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ص7.

[10] جميل، جميل محمد. (1979). في ضوء الأمن الغذائي العالمي الإنتاج المحلي والطلب على الغذاء في الوطن العربي. مجلة المهندس الزراعي، العدد الأول، السنة العاشرة، ص27.

[11] الدوري، رانية ثابت. (2008). واقع الأمن الغذائي العربي والتغيرات المحتملة في ضوء التغيرات الاقتصادية والدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، ص287.

[12] الرفاعي، حسن محمد. (2010). البعد البيئي كسبب للفقر. مقدم في الملتقى الدولي الثالث، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، ص6-10.

[13] فهد، عبد الرزاق مطلق. (2006). الأمن الغذائي العربي. مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 17، العدد 3، ص336.

[14] المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2012). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدولة العربية، الخرطوم.

[15] منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. (1985). روما.

[16] الموسوي، سهام كامل محمد، وآخرون. (2009). أثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، ص196.

[17] النجفي، عماد حسن. (2014). تقدير مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها في بلدان عربية مختارة للمدة من (1996-2012). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، ص301.

[18] الهيئة العربية للتنمية الزراعية. (2012). أوضاع الأمن الغذائي العربي. جامعة الدولة العربية، الخرطوم.

[19] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2008). التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة، العراق، ص6.

[20] وزارة الزراعة. (2009، 16-17 ديسمبر). تحديات القطاع الزراعي في العراق. ورشة عمل في مؤتمر النهوض بالقطاع الزراعي والروائي في المحافظات، بغداد.

[21] Sen ،A. K. (1981). Poverty and Famines: An Essay on Entitlements and Deprivation. Oxford University Press.